الديمقراطية
في دائرة الخطر
حدود تأثير التقنيات التكنولوجية
في قيم ومبادئ العملية
الديمقراطية
اعداد
محمد مختار
مراجعة و تحرير
اسلام فوقى

الملخص التنفيذي

أحدثت التطبيقات التكنولوجية الجديدة تغييرات لم يكن من الممكن تصورها سابقًا في حياة الشعوب اليومية، إلا أنها كشفت في ذات القوت عن تهديدات جسيمة للعملية الديمقراطية، يترتب عليها انتهاك الحقوق الفردية للمواطنين، والحد من مشاركتهم السياسية في المجال العام، وتقويض الثقة في نتائج الانتخابات والتشكيك في مصداقيتها، فضلاً عن وضع المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الحرة تحت المراقبة المستمرة، مع تعميق حالة عدم المساواة في المجتمعات، والتأثير على سيادة القانون، الأمر الذي يخالف العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، من بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ويأتي على رأس هذه التطبيقات التقنيات الخاصة بالذكاء الاصطناعي وأدوات التجسس الإلكترونية والتطبيقات المُستخدمة في الهجمات الإلكترونية الخبيثة، فضلاً عن استغلال وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها أحد الأدوات الرقمية الحديثة. وبمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية الموافق ١٥ سبتمبر من كل عام، تناقش مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في هذه الدراسة تأثير التقنيات التكنولوجية الجديدة على مبادئ وقيم العملية الديمقراطية، ففي بداية الدراسة تلقي الضوء على وضع القيم الديمقراطية في عصر التقنيات التكنولوجية الجديدة، ثم تنتقل للحديث عن تأثير هذه التقنيات على حالة الديمقراطية وعلى مبادئها وقيمها، وتضع ماعت العديد من التوصيات بهدف تصحيح مسار الديمقراطية في عصر التقنيات التكنولوجية الجديدة ليسود العالم قيم الحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

منهجية الدراسة

اِستندت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات العامة القابلة للقياس والتي يمكن ملاحظتها، لتحديد تأثير التقنيات التكنولوجية الجديدة على قيم ومبادئ العملية الديمقراطية، وذلك بالرجوع إلى العديد من المعاهدات والصكوك الدولية، لاسيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما اعتمدت الدراسة على مراجعة للأدبيات والدراسات المنشورة على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، فضلاً عن الدراسات والأخبار الصادرة عن المراكز الحقوقية المستقلة، وعمدت على تحليلها بهدف الوصول إلى هذه المؤشرات، التي تم تقسيمها إلى خمسة مؤشرات أساسية تتضمن جملة من المعايير الفرعية، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

مؤشر الحريات الفردية: ويتعلق باستخدام الحكومات للتقنيات الرقمية الجديدة في قمع الحريات الفردية لصيقة الصلة بالقيم الديمقراطية، وهو ما يمكن استنباطه من خلال استخدام الحكومات للتقنيات التكنولوجية الهادفة إلى مراقبة الشأن العام والحريات الفردية، علاوة على رعاية حكومات الدول لحملات التشويه ضد نشطاء حقوق

الإنسان والمعارضين واستغلالها للانترنت في نشر خطابات التضليل المعلوماتي التي تضع الحريات الفردية تحت الحصار.

مؤشر الانتخابات وعمليات التصويت: ويعتمد على استغلال التقنيات الرقمية في التأثير على النظم الانتخابية وعمليات التصويت، بما يضر بحق المواطنين في إدارة الشئون العامة والحد من قدرتهم على اختيار ممثليهم في انتخابات حرة، ويتم قياس هذا الأمر من خلال معرفة مدى استغلال التقنيات الرقمية في فبركة تصريحات المسئولين السياسيين وقادة الأحزاب أثناء الانتخابات بهدف التلاعب بالرأي العام وتزييف الانتخابات وابتعادها عن النزاهة، فضلًا عن الاعتماد على جمع بيانات المستخدمين والتلاعب بها من أجل توقع الآراء السياسية للناخبين ونتائج الانتخابات والتأثير فيها.

مؤشر سيادة القانون: ويتضمن تقييم للأنظمة القضائية التي تعتمد على التقنيات التكنولوجية في مجال العدالة الجنائية، ويتم التعرف على هذا الأمر من خلال قياس مدى التحيز وعدم العدالة في التطبيقات التكنولوجيا المُستخدمة في التحقيقات الجنائية المختلفة، وفي أتمتة عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بمجالات العدالة الجنائية، وارتباط هذا الأمر بتحقيق سيادة القانون.

مؤشر استقلال منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام: ويعتمد على تقيم عمل مؤسسات المجتمع المدني في البيئة الرقمية، ومدي السماح لها بممارسة أنشطتها دون مضايقات وذلك في الفضاء الإلكتروني، وقد تكون تلك المضايقات هجمات الإلكترونية أو حملات لتشويه المعارضين.

مؤشر المشاركة السياسية: ويوضح مدى تأثير التطبيقات التكنولوجية الجديدة على مشاركة المواطنين في الشأن العام، ويمكن الاستدلال على هذا الأمر من خلال معرفة كيفية استغلال الدول لوسائل التواصل الاجتماعي لتغيير الخطاب السياسي وتشويه الرأي العام والحد من مشاركة المواطنين في النقاشات السياسية وتقويضها، إضافة إلى العراقيل الأخرى التي تضعها الحكومة لضمان عدم وصول المعلومات بمنتهى الشفافية إلى المواطنين.

لمحة عامة عن وضع القيم الديمقراطية في عصر التقنيات الرقمية الجديدة

تنص العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، على مجموعة من القيم والمبادئ التي تشكل في جوهرها الإطار العام للعملية الديمقراطية، ويأتي على رأسها ضرورة احترام الحقوق الفردية للمواطنين، وتنظيم الانتخابات الدورية والحرة والنزيهة، فضلاً عن تعزيز المشاركة السياسية والعامة في المجتمعات، واحترام مبدأ سيادة القانون، علاوة على المساءلة لكل من يشغل منصبًا عامًا، وتدعيم مبادئ المساواة بين جميع الفئات، إضافة إلى ترسيخ ودعم الشفافية على كافة مستويات المجتمع، وفي الوقت نفسه يتطلب تحقيق هذه العناصر وجود منظمات مجتمع مدني قوية وتتمتع بالاستقلال، مع وسائل إعلام تتسم بالتعددية والحرية في طرح الآراء المختلفة[1].

وخلال السنوات القليلة الماضية، تسبَّب صعود العديد من التقنيات التكنولوجية الجديدة في تآكل قيم الديمقراطية، إذ باتت تلك التقنيات تشكل خطرًا داهمًا على الحريات الفردية للمواطنين، ناهيك عن تأثيرها على نزاهة العمليات الانتخابية عبر التلاعب بالسلوك التصويتي للأفراد، وقدرتها على تقويض المشاركة السياسية للمواطنين، كما تساعد في تغذية عدم المساواة بين المواطنين بمستويات غير مسبوقة، وتضع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام تحت الرقابة المستمرة، بحيث يمارس أعضائها الرقابة الذاتية على أنفسهم، ويزداد هذا الوضع سوءًا بوجود شركات عملاقة للتكنولوجيا تعمل في مناطق تكاد تخلو من قيم الديمقراطية، دون قدرة الحكومات على مساءلتها عن الأنشطة غير القانونية التي تنفذها[2].

وتشير العديد من الأدلة إلى الدور الذي تلعبه تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التلاعب بالمعلومات لاسيما على وسائل التواصل الاجتماعي، ما يؤثر بدوره على مشاركة المواطنين في الانتخابات، ويساهم في قمع العديد من الحريات الفردية للمواطنين، وفي الحد من سيادة القانون عبر تحيزات الذكاء الاصطناعي في مجالات العدالة الجنائية[3]، بيد أن برمجيات التجسس الإلكترونية الحديثة تهدد الحريات الفردية بنطاق واسع، كما تقوض من استقلالية منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وتسمح بالملاحقة الأمنية المستمرة للنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، في بيئة لا توفر أدنى المعايير لاحترام القيم الديمقراطية الأساسية[4].

وعلي صعيد آخر، تساهم الهجمات الإلكترونية في توطيد قدرات الحكومات السلطوية، عبر الحد من فعالية وسائل الإعلام المستقلة، وقمع المعارضة السياسية، وملاحقة منظمات المجتمع المدني، والتأثير على الانتخابات الديمقراطية

[1] الديمقراطية، الأمم المتحدة ، https://bit.ly/3erjKMX

2 Many Tech Experts Say Digital Disruption Will Hurt Democracy. Pewresearch. https://pewrsr.ch/3Qnu0mC

[3] ما بين التهديد والتعزيز كيف سيؤثر مستقبل الذكاء الاصطناعي علي حقوق الإنسان، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، https://bit.ly/3tnrbcR

[4] فضيحة برنامج بيغاسوس هل أصبحنا جواسيس دون أن ندري؟ ، بي بي سي العربية ، يوليو ٢٠٢١، https://bbc.in/3qcJZJt

بشكل سلبي والتشكيك في نزاهتها، بما يرسخ من نهجها السلطوي المناهض للديمقراطية على المستوي العالمي، وتثير وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها أحد التقنيات التكنولوجية الجديدة الجدال بشأن استخدامها من قبل جهات متعددة للتلاعب بالمعلومات بما يضر بالمشاركة السياسية للمواطنين، فضلاً عن كونها أداة في بعض الأحيان لحملات التضليل المعلوماتي وتشويه السمعة التي تستهدف المعارضين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني[5].

تهديدات ذكية: مخاطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على العملية الديمقراطية

توجد العديد من التداعيات السلبية المترتبة على تصاعد الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في جميع مناحي الحياة، ومن بين أهم هذه التداعيات قدرة تلك التطبيقات على زعزعة مبادئ الديمقراطية الأساسية، فعلي مستوي الحريات الفردية للمواطنين، تستخدم الأجهزة الأمنية تقنية التعرف على الوجه لرصد وتعقب وتحديد المتظاهرين أثناء الاحتجاجات العامة، وذلك بهدف القبض عليهم[6]، ففي أغسطس ٢٠٢٠ وخلال الاحتجاجات التي نددت بمقتل جورج فوريد في الولايات المتحدة الأمريكية، استخدمت الأجهزة الأمنية في عدد من الولايات الأمريكية لتقنية التعرف على الوجه للقبض على عدد كبير من المتظاهرين، رغمًا عن نص القانون على عدم جواز استخدام تقنية التعرف على الوجه لإجراء مراقبة للأشخاص الذين يمارسون أنشطة محمية دستوريًا مثل الاحتجاجات السلمية[7]، وفي ديسمبر ٢٠١٩ استخدمت الشرطة الهندية بولاية أوتار براديش الشمالية نفس التقنية وألقت القبض على المتظاهرين تعسفًيا وذلك أثناء الاحتجاجات التي اندلعت على خلفية إقرار قانون الجنسية الجديد الذي يهمش من وضع المسلمين في الهند[8]، الأمر الذي يخالف المادة ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تؤكد على أن الحق في التجمع السلمي من أهم مقومات المجتمعات الديمقراطية [9].

وتهدد تقنية التعرف على الوجه كذلك حق الشخص في الخصوصية المرتبط بالحريات الفردية الأساسية اللازمة لإقامة مجتمع ديمقراطي والمنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [10]، فالعديد من التقديرات الحقوقية تشير إلى استغلال الحكومة الصينية لتقنيات التعرف على الوجه لمراقبة تحركات الأقليات العرقية والدينية على رأسهم الأويغور والتبتيين11، بينما تم استخدام تقنيات أخرى للذكاء الاصطناعي أثناء انتشار وباء كوفيد ١٩ للحد من الحريات الفردية اللصيقة بالأفراد، فقد طورت شركة إسرائيلية تابعة للحكومة نظام لتحليل الوجوه بالاعتماد على تكنولوجيا التعلم العميق لتستطيع في النهاية تحديد المصابين بفيروس كورونا[12]، في

[5] Like War – The Weaponization of Social Media. https://bit.ly/3cO9IVL
[6] How facial recognition technology can be used at a protest. **Privacyinternationt.** May 2021. https://bit.ly/3CZFn0Z
[7] Miami Police Used Facial Recognition Technology in Protester's Arrest. **nbcmiami.** August 17, 2020. https://bit.ly/3DgeuGv
[8] India's use of facial recognition tech during protests causes stir**. reuters**. February, 2020https://reut.rs/2R9UYVZ
[9] الدليل الإرشادي حول العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، مركز تطوير المؤسسات الأهلية ، https://bit.ly/3wXfBH2
[10] الدليل الإرشادي حول العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، مرجع سابق ذكره
[11] Religious Freedom in China's High-Tech Surveillance State. Uscirf .https://bit.ly/3cQh7kD
12 تقنيات تكشف عن رائحته وصوته. إسرائيل تواجه كورونا بتكنولوجيا القتل والتجسس، الجزيرة، يونيو 2020 https://bit.ly/31PY3MS

حين تعمل شركة أني فيجن الإسرائيلية على تطوير نماذج من تطبيقات الذكاء الاصطناعي تسمح بالمراقبة الجماعية للمواطنين في فلسطين[13].

وعلي صعيد آخر، أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي أكثر قدرة على نشر الأخبار الكاذبة والدعاية المضللة والتلاعب بالمعلومات، بما يؤثر على حق المواطنين في تكوين آرائهم وفي تلقي المعلومات، ويشوش من قدرتهم على الاختيار ما بين المرشحين أثناء الانتخابات، الأمر الذي من شأنه تقويض عملية الانتخابات العادلة و يحد من مستويات المشاركة السياسية ويؤثر على مصداقية الإعلام[14]، وعلى هذا النحو أظهرت الانتخابات الرئاسية الأمريكية في العام ٢٠١٦، قدرة العديد من الدول على الاستفادة من الروبوتات وخوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي المبنية على الذكاء الاصطناعي لزيادة وصول المعلومات الكاذبة والتأثير المحتمل على الناخبين مما ساهم في تقويض المشاركة السياسية وفقدان الثقة في العملية الديمقراطية[15]، وتحظر العديد من التقديرات من قدرة تقنية التزييف العميق على التأثير غير المسبوق في الانتخابات وفي قدرة المواطنين على اختيار من يمثلهم، مما يثير تساؤلات جدية حول نزاهة الانتخابات الديمقراطية، فتقنية التزييف العميق لديها القدرة على فبركة تصريحات السياسيين وخلق مشاهد العنف المزيفة ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بما يؤثر على توجهات الناخبين بشكل سلبي خلال الانتخابات[16].

وبدأت العديد من الأنظمة القضائية عبر العالم في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الجنائية، وذلك لدعم القضاة على التنبؤ بمختلف الأحكام الصادرة، وتلجأ أجهزة الشرطة إلى الأدوات الخوارزمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لتحديد السلوكيات الإجرامية في المستقبل والتنبؤ بمستوي الجرائم، ولكن تحيز أنظمة الذكاء الاصطناعي ساهم في تهديد سيادة القانون، فالقرارات المتعلقة بتقييم مخاطر الجرائم، والتنبؤ باحتمال ارتكابها في المستقبل، غالبًا ما تكن متحيزة ضد الأشخاص ذوي البشرة الملونة ، وتشهد العديد من الوقائع تحيّز قرارات الذكاء الاصطناعي تجاه المنحدرين من أصل إفريقي في مجال العدالة الجنائية بالولايات المتحدة الأمريكية[17].

كما تكمن مخاطر تحيُّز الذكاء الاصطناعي في تفاقم التمييز العنصري وإدامة عدم المساواة في العديد من المجالات، لاسيما التمييز القائم على النوع الاجتماعي، مع تعزيز القوالب النمطية الجنسانية والعرقية، بما يؤدي إلي تآكل مبادئ المساواة والعدالة التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية[18].

---

[13] كيف تستخدم إسرائيل الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع مايكروسوفت لمراقبة الفلسطينيين؟، الأخبار الأوروبية ، أكتوبر 2019 ، https://bit.ly/2PYrGc8

[14] The Impact of Artificial Intelligence on Human Rights, Democracy and the Rule of Law. ALLAI. March 20, 2020 . **https://bit.ly/39GO7cQ**

[15] Deepfakes and the 2020 US elections: what (did not) happen. Arxiv. https://bit.ly/3AQ4tNd

[16] التهديد المتصاعد لـ"الخداع العميق" عبر نظم الذكاء الاصطناعي، مركز المستقبل للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ديسمبر 2019 ، https://bit.ly/3miTXGH

[17] كيف يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تكون متحيزة، مسار ، سبتمبر ٢٠٢١ ، https://bit.ly/3qbyLVB

[18] ذكاء اصطناعي بملامح البشر مخاطر التحيز والأخطاء في الذكاء الاصطناعي ، مركز راند، https://bit.ly/3CZo6F7

هواجس السيطرة: برمجيات التجسس تحد من القيم الديمقراطية

استخدمت العديد من الحكومات على مستوى العالم برمجيات للتجسس وأدوات للمراقبة تنتهك كافة القيم الديمقراطية، إذ تتيح هذه البرمجيات الخطيرة والمعقدة للحكومات التجسس على نشطاء المجتمع المدني والمعارضين عن طريق قراءة محتويات مراسلات البريد الإلكتروني الخاصة بهم، إضافة إلى تعاقب كافة الأنشطة التي يقوموا بها عبر الانترنت، وذلك عن طريق الوصول عن بُعد وبشكلٍ خفي إلى الأجهزة الشخصية الخاصة بهم وتشغيل ميكروفون الجهاز أو الكاميرا أو تقنية تحديد المواقع المستندة إلى نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) دون علم الضحايا بهذا الأمر، إضافة إلى قدرة الحكومات على التلاعب بالبيانات الموجودة على هذه الأجهزة عن طريق حذف البيانات أو إتلافها أو زرع بيانات مضللة، بل ويتطور الأمر فى بعض الأحيان إلى مراقبة تسجيل أنشطتهم الشخصية سرا وتهديدهم بها بهدف تكميم أفواههم للحيلولة دون كشف النقاب عما ترتكبه هذه الحكومات من انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، وتشكل جملة هذه الأمور تهديدات خطيرة للحريات الفردية، فضلاً عن تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين، التي تمثل أحد القيم الأساسية للديمقراطية[19].

ففي يناير 2022، كشفت التقديرات الحقوقية عن استخدام حكومة السلفادور لبرامج التجسس بيغاسوس في استهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان[20]، وفى أكتوبر 2021 أشارت معلومات مُوثقة إلى استخدام حكومة الاحتلال الإسرائيلي لجملة من برامج التجسس لاستهداف ومراقبة 75 جهاز آيفون يمتلكها عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين المدافعين عن القضية الفلسطينية. وجدير بالذكر أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي كان لها سابقة في التعامل مع شركة إلبيت (Elbit) الإسرائيلية التي سهّلت لها أدوات لمراقبة المجتمع المدني الفلسطيني بالعام 2019[21]، علاوة على ذلك تعرضت الحكومة الإسبانية للضغط من المعارضة التي تطالبها بتقديم تفسيرات عن تعرض المعارضين المرتبطين بشكل أو آخر بالحركة الانفصالية في إقليم كتالونيا، للاختراق عبر برنامج بيغاسوس في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021. [22]

كما استهدفت الحكومة في توغو المواقع الإلكترونية المعارضة ببرامج للتجسس عبر تقنيات حصلت عليها من إسرائيل كما خضع ناشط العدالة الاجتماعية والكاهن الكاثوليكي "بيير ماري شانيل أفونون" لمراقبة بيغاسوس كجزء من القبضة الحديدية للحكومة في توغو على المجتمع المدني[23]، وفى المجر تورطّت الحكومة بالتجسس على ما لا يقل عن

[19] Use of spyware to surveil journalists and human rights defendersStatement by UN High Commissioner for Human Rights Michelle Bachelet. OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS. https://bit.ly/3RBAQGf

[20] Pegasus attacks in El Salvador: spyware used to target journalists and activists. Accessnow. JANUARY 2022. https://bit.ly/33yAHjl

[21] برامج تجسس تستهدف مدافعينات فلسطينيات عن حقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، أكتوبر 2011 ، https://bit.ly/36tsXjV

[22] هل عزل رئيسة الاستخبارات الإسبانية بسبب فضيحة التجسس.. عملية تهدئة لبقاء الحكومة اليسارية في السلطة متاح على الرابط https://bit.ly/3N2YuJX

[23] Tracking NSO Group's Pegasus Spyware to Operations in 45 Countries. https://bit.ly/3l4XzO3

300 من الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والمعارضين للحكومة باستخدام أداة بيغاسوس التابعة لشركة NSO الإسرائيليّة، من بينهم الصحفيين في مجال حقوق الإنسان "سزابولس باني وأندراش سزابو"، إضافة إلى الصحفي "ديفيد ديركسيني"، وبعض رجال أعمال آخرين لم يتم ذكرهم[24].

بالمقابل تورطت شركة الاستخبارات الرقمية الإسرائيلية Cellebrite في بيع منتجات وخدمات إلى الدول تسهل تعقب الهواتف المحمولة والأجهزة الأخرى، لاسيما للنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وذلك عن طريق تجاوز كلمات المرور والتشفير الخاص بها واستخراج البيانات، ويأتي على رأس الأدوات التي تبيعها هذه الشركة أداة Universal Forensic Extraction Device (UFED) والتي تم بيعها إلي أكثر من 150 دولة على مستوى العالم، فعلى سبيل الذكر وفى أبريل 2020 استخدمت الحكومة في بوتسوانا هذه الأداة للحصول على معلومات تدين الصحفي الحقوقي "أورطايل ديكولوغانغ"، بيد أن حكومة ميانمار استخدمت ذات الأداة لمقاضاة صحفيي رويترز "وا لون وكياو سوي" بسبب التقارير الحقوقية الخاصة به والتي تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها أقلية الروهينجا المسلمة في جميع أنحاء البلاد[25].

وفي آسيا ، تعتمد الحكومات على تكنولوجيا التجسس الإلكتروني على نحو متزايد، بهدف الكشف عن المعلومات الخاصة بنشطاء المجتمع المدني بهدف تسريبها عبر الانترنت بما يعرضهم لخطر الوصم المجتمعي ويجبر الكثير منهم على السكوت عن الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة، ففي أذربيجان تم استهداف أكثر من 100 جهاز وهاتف اليكتروني للمعارضين ونشطاء حقوق الإنسان وعائلاتهم من بينهم هاتف "خديجة إسماعيلوفا"، وهي الصحافية الاستقصائية الأكثر شهرةً في أذربيجان إذ تم استهدافها عن طريق برنامج بيغاسوس للتجسس بهدف الحصول على معلومات شخصية عنها[26]، وسربت الحكومة صور العديد من ناشطات المجتمع المدني لوصمهم مجتمعيًا وذلك بعد الدخول إلى الهواتف الخاصة بهم عبر البرمجيات الخبيثة المختلفة من بينهم ناشطة المجتمع المدني والصحفية "فاطمة موفلاملي" التي تم تسريب صور حميمية لها على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك في العام 2019 مع عبارات إساءة لها بما عرضها للوصم المجتمعي[27].

كما قامت الهند باستخدام برنامج بيغاسوس للتجسس على شخصيات عامة من بينها رئيس الوزراء عمران خان[28]، كما تعرض الزعيم المنفي المقيم في الهند دالي لاما للتجسس، علاوة على ذلك خرجت المعارضة السياسية في يوليو 2021 في تظاهرات تطالب بتحقيقات جادة في استخدام الحكومة الهندية لبرامج بيغاسوس في استهداف المعارضة

[24] هل يواجه المجر عقوبات أوروبية بسبب تسريبات "بيغاسوس"؟، د ج، https://bit.ly/3eS27DI

[25] What spy firm Cellebrite can't hide from investors. Accessnow. MAY 2021. https://bit.ly/3sQkSNz

[26] تسريبات "بيغاسوس"- آذربيجان: صندوق حديد ربما يحمي خديجة من التجسس، د ج ، https://bit.ly/3faPuDJ

[27] Pegasus project: spyware leak suggests lawyers and activists at risk across globe. https://bit.ly/2TAtuug

[28] باكستان تدعو الأمم المتحدة للتحقيق في استخدام الهند برنامج "بيغاسوس للتجسس، https://bit.ly/3ryY184

السياسية عبر البلاد[29]، الجدير بالذكر أن التجسس على المعارضة السياسية يحد من فعاليتها، ويقوض من الديمقراطية على نحو بالغ.

زعزعة الاستقرار: عواقب تزايد استغلال الهجمات الإلكترونية على القيم الديمقراطية

تلعب الهجمات الإلكترونية دورًا في تقويض الثقة بالمؤسسات الحكومية الرسمية عبر التلاعب بالبيانات أو إتلافها، مع منح الفرصة للتشكيك في شرعية الانتخابات والتلاعب بالسلوك التصويتي للمواطنين، فالهجمات على النظم الانتخابية تؤثر على الحقوق الديمقراطية الأساسية لتمثيل المواطنين الذين يُحرمون من حقهم في التصويت، بيد أن استهداف منظمات المجتمع المدني بمزيد من الهجمات الإلكترونية، يضر بالعملية الديمقراطية بشكل كامل، وذلك لأهمية هذه المنظمات في الحفاظ على قيم الديمقراطية المختلفة.

وتعمل العديد من الجهات على استغلال الهجمات الإلكترونية كأداة للحد من شرعية الانتخابات والتشكيك في نزاهتها، ففي سبتمبر ٢٠٢١ تعرض الموقع الإلكتروني للهيئة المشرفة على الانتخابات العامة في ألمانيا لهجمات حجب الخدمة والحرمان من الخدمة وذلك قبل الانتخابات ببضعة أسابيع والتي نظمت في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢١[30]، وليست هذه المرة الأولي التي يتم فيها استهداف الانتخابات في ألمانيا، ففي يناير ٢٠٢١ تزداد الهجمات الإلكترونية التي تعرض لها موقع الإتحاد الديمقراطي المسيحي بهدف تقويض فرصه في الفوز بالانتخابات والتشكيك في شرعيته، وهذا يشكل تهديدًا للعملية الانتخابية والحقوق التصويتية للمواطنين في ألمانيا[31].

على الجانب الآخر، تواجه منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى النشطاء الحقوقيين مجموعة متزايدة من الهجمات الإلكترونية من هجمات للتصيد الإلكتروني وهجمات لرفض الخدمة، وذلك بهدف ممارسة الانتقام منهم بسبب أعمالهم الحقوقية أو إجبارهم على السكوت عن الانتهاكات الحقوقية المختلفة، وهذا يضر جملة من الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي من بينها الحق في تكوين الجمعيات المنصوص عليه في المادة 22 من العهد[32]، وتعتبر منظمات المجتمع المدني أحد أهم دعائم العملية الديمقراطية، وبالتالي يعتبر التضيق عليها بمثابة هجوم مباشر على قيم الديمقراطية.

فعلي سبيل الذكر، وفي 17 يونيو 2019 تم إجراء عدد من المحاولات لاختراق حسابات وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني لمنظمة حقوق الإنسان PROMEDEHUM[33] وهي منظمة مجتمع مدني بارزة في فنزويلا، و في العام

[29] الهند: تظاهرات مطالبة بالتحقيق في فضيحة برنامج التجسس "بيغاسوس"، https://bit.ly/36VWlw2
[30] هجوم إلكتروني يستهدف موقع هيئة الانتخابات الألمانية، الشرق ، https://bit.ly/3et49wn
[31] الهجمات الالكترونية تلقي بظلالها على الانتخابات الألمانية، تي دبيلو نيوز ، https://bit.ly/3cNWM1Z
[32] الدليل الإرشادي حول العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، مرجع سابق ذكره
[33] CYBER ATTACKS AGAINST HUMAN RIGHTS ORGANISATION PROMEDEHUM. Frontlinedefenders. https://bit.ly/30mnKan

2018 ومع بداية الانتخابات الرئاسية في أذربيجان، قامت الحكومة بمساعدة مجموعات تابعة لها بتقويض عمل منظمات المجتمع المدني المعارضة لها على الانترنت عبر سلسلة من الهجمات الإلكترونية، إذ تعرضت بعض مواقع المنظمات الحقوقية إلى هجمات الحرمان المباشر من الخدمة، ليس هذا فحسب بل تعرضت بعض المواقع الإعلامية المعارضة إلى الاختراق الإلكتروني وإزالة كافة المعلومات المتاحة عليها، كما تم اختراق الحساب الشخصي على الفيس بوك للمعارض الحقوقي الأذربيجاني "جميل حسنلي" مع حذف كافة متابعيه[34]،وفي فيتنام خضعت منظمات المجتمع المدني والنشطاء لعمليات استحواذ على الحسابات الإلكترونية الخاصة بهم، وذلك من خلال استخدام الهجمات الإلكترونية معتمدة على روابط مزيفة و محملة بالبرامج الضارة التي تنتهك الأمان الرقمي لمستخدم الإنترنت للوصول إلى معلومات حساباتهم الخاصة[35].

التلاعب المعلومات: وسائل التواصل الاجتماعي أدوات لنشر خطابات الكراهية

تورطت العديد من الدول عبر العالم في حملات تضليل لتشويه سمعة الخصوم السياسيين ومهاجمة نشطاء حقوق الإنسان، مع طمس الحقائق بشكل واسع وذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة أساسية لتحقيق هذا الأمر، وتؤثر هذه الحملات بشكل مباشر على الحملات الانتخابية من خلال التلاعب المعلومات ونشر الأخبار الكاذبة.

تشير التقارير والتقديرات الرسمية الصادرة عن الحكومة الأمريكية إلي قيام الحكومة الروسية بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 والتي عقدت ما بين المرشح الجمهوري دونالد ترامب والمرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون، إذ دعمت الحكومة الروسية المرشح الجمهوري دونالد ترامب بسبب اعتبارات سياسية وأيديولوجية متعلقة بمصلحة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وذلك عبر التلاعب بالمعلومات المنشورة عبر الانترنت عن هيلاري كلينتون ودعم نظيرها الجمهوري، كما استخدمت العديد من المجموعات الروسية استراتيجيات لنشر الأخبار الكاذبة والترويج لها عن حملة كلينتون، إضافة إلى التلاعب بالمحتويات والعقول الأمريكية وتقويض الوصول إلي المعلومات[36].

فعلي سبيل الذكر، موّلت المجموعات الروسية نحو 1800 تغريدة لدعم الرئيس الأمريكي في صورة خطابات للكراهية تستهدف المرشحة المنافسة له[37] ،وترتب على هذه الحادثة انتهاك حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات، والحق في حرية اعتناق الآراء المنصوص عليها في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تشير إلى

[34] Azerbaijan's authoritarianism goes digital،meydan،February 2018،https://bit.ly/3BPHyAP
[35] Vietnam under review at the Human Rights Council: Cyber attacks on civil society a key concern .Ccessnow. https://bit.ly/3FLBv2C
[36] الانتخابات الأمريكية 2020 مايكروسوفت تتهم قراصنة من روسيا وإيران والصين باستهداف الاقتراع، بي بي سي العربية ، سبتمبر 2020 ، https://bbc.in/3klvoGA
[37] تويتر 1800 تغريدة روسية للتأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فرنسا 24 ، ديسمبر 2017 ، https://bit.ly/3iWnUfj

حق المواطنين في البحث عن المعلومات والأفكار بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها و هو ما يستلزم عدم التلاعب بالآراء دون قصد أو التأثير عليه بشكل لا إرادي، إلا أن ما حدث من نشر لقصص إخبارية مزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المجموعات الروسية تجاهل هذه المادة تمامًا بل وضرب عرض الحائط بقواعد العملية الديمقراطية[38].

واستطاعت الحكومة الروسية القيام بحملات نشر للأخبار الكاذبة استمرت بين 2015 و2017 في جميع أنحاء أوروبا لتحقيق أهدافها السياسية، فقد عملت على التأثير في نتائج الانتخابات الرئاسية البولندية في 2015، كما دعمت حظوظ المرشحة اليمينية مارين لوبان على حساب إيمانويل ماكرون، إلا أن التقديرات أنجحت الأخير. ولكن هذا الأمر لا ينفي الانتهاكات الحقوقية التي حدثت[39]، وعلى الجانب الآخر حاولت مجموعات تابعة للحكومة الإيرانية تقويض حق المواطنين في أمريكا في التعبير عن آرائهم إضافة إلى الحق في المشاركة بالشؤون العامة والانتخابات المنصوص عليه في المادة 21 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك خلال الفترة التحضيرية ما قبل الانتخابات الرئاسية 2020 إذ نشرت فيديوهات دعائية حول تزوير الانتخابات واختراق معلومات الناخبين الأميركيين وإظهار عملية التصويت غير آمنة وعرضة للاحتيال وذلك لدعم المرشح الديمقراطي جو بإيدن على حساب نظيره الجمهوري[40].

ويتعرّض المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والسياسيين لإساءات لفظية وتشهير واسع النطاق على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال حملات للتضليل المعلوماتي، فقد أصبح التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي جزء من عمل الحكومات إذ يقوم مرتزقة الانترنت التابعين لها بتشويه المعارضين بالادعاءات الأخلاقية والوطنية عن طريق وصفهم بالخيانة أو بممارسة الرذيلة وسوء الأخلاق بما يقوض من الثقة في التصريحات الصادرة عنهم لدى الجمهور العام ويفقدهم التأثير على الوسائل الرقمية.

فقد استخدمت الحكومة الإيرانية مجموعات عبر الانترنت تابع لها لتقويض الثقة في آراء نشطاء حقوق الإنسان، إضافة إلي إجبارهم على السكوت وفرض الرقابة الذاتية على أنفسهم، إذ يتم اتهام عدد كبير من النشطاء بالعمالة للتشهير بأسمائهم وهو يسهل مهمة تصفيتهم في المستقبل، ففي العراق يهاجم عدد كبير من الأفراد التابعين لمليشيات الحشد الشعبي الموالية للحكومة الإيرانية نشطاء حقوق الإنسان بمزيد من المعلومات المغلوطة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى استهدافهم وتضع حياتهم على المحك، وتحمل كافة الحسابات التي تنشر معلومات مغلوطة عن

[38] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مكتبة منيوسوتا، http://bit.ly/31BW3p0

[39] How do you solve a problem like troll armies?. Accessnow. https://bit.ly/2YJb0ue

[40] مسؤولون أميركيون إيران تزوّر مواقع إعلامية للتأثير في الانتخابات، الحرة ، أكتوبر 2020 ، https://arbne.ws/3AwxGuh

النشـطاء نمط وشـكل واحد وتنشـر بالكاد نفس الرسـالة[41]، ولعل أكثر النتائج الملموسـة لهذه الحملات هو اغتيال الناشـطة العراقية ريهام يعقوب في أغسـطس 2020 بسـبب خطابات التضـليل الإلكتروني التي تعرضـت لها[42]،كما تعرضت الناشطة العراقية لودي ريمون ألبرتي لحملة تشويه على مواقع التواصل الاجتماعي، فبعد تعرضها للاغتيال على يد جماعات مسـلحة غير معروفة، روجت العديد من الكتائب الإلكترونية التابعة للحكومة الإيرانية لرواية مكذوبة تدعي تعرض الناشـطة لمحاولة القتل على يد أفراد عائلتها في جريمة خاصـة بالشـرف بما يؤدي إلى تشـويه سمعتها وعملها الشرعي في الدفاع عن حقوق الإنسان، كما أن هذه الحملة أجبرتها على مغادرة مدينتها البصرة خوفًا من الملاحقة ووصمة العار الاجتماعية[43].

وفى لبنان لا يختلف الوضـع كثيرًا، ففي يناير 2021 تعرّضـت الإعلامية في قناة الحرّة ليال الاختيار لحملة تحريض وتخوين وتهديد بالقتل تتضـمن عدد كبير من البيانات المغلوطة وذلك على خلفية نشـرها تغريدة تنتقد فيها قيام حزب الله بتشـييد تمثال لقاسـم سـليماني واسـتشـهدت فيها بآية قرآنية عن التماثيل وذلك من قبل أشـخاص تابعين لحزب الله الموالي لإيران[44]، وعلى هذا النحو ينبغي التأكيد على أن اسـتخدام الحملات الممنهجة للتضـليل الإلكتروني عبر الانترنت من قبل مرتزقة تابعين للحكومة الإيرانية هو تكتيك شـنيع يهدف إلى إسـكات أصـوات المعارضـة والمدافعين عن حقوق الإنسـان وتكميم أفواه المعارضـة لكافة الانتهاكات الحقوقية المتورطة فيها الحكومة الإيرانية، فضلًا عن تدخلها غير الشرعي في شئون العديد من الدول بمنطقة الشرق الأوسط.

التوصيات

إجمالا، يمكن القول أن التقنيات والتطبيقات الرقمية الجديدة تشـكل خطرً على المبادئ الأسـاسـية للديمقراطية، فهي تهدد الحريات الفردية وتضعها تحت الحصار المستمر، كما تضع منظمات المجتمع المدني والمعارضين السياسيين في حالة الرقابة الذاتية على أنفسـهم خوفًا من التعرض للعقاب، مع التشـكيك في نزاهة العمليات الانتخابية عبر العالم ومحاولة نزع شـرعيتها، علاوة على إدامة التحيزات في مجال العدالة الجنائية بما يضر بسيادة القانون، فضلاً عن الحد من المشـاركة السـياسـية للمواطنين على كافة الأصـعدة، وتعتبر تطبيقات الذكاء الاصـطناعي، وبرمجيات التجسـس الإلكتروني ، والتقنيات المسـتخدمة في الهجمات الإلكترونية ووسـائل التواصـل الاجتماعي، أهم هذه التقنيات، **ولهذا توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بما يلي:-**

[41] الجيوش الإلكترونية في العراق آلاف الحسابات الوهمية وأسماء بنات لهدف واحد، الحرة ، يناير 2021 ، https://arbne.ws/3DB5W9N
[42] الجيوش الألكترونية حيوانات رقمية مفترسة والأسوأ في الشرق الأوسط، الشرق ، يونيو 2021 ، https://bit.ly/3iZC9zI
[43] محاولة اغتيال المدافعة عن حقوق الإنسان لودي ريمون ألبرتي، فرونت لاين ديندير ، أغسطس 2020 ، https://bit.ly/3wqPvK9
[44] إعلاميون من أجل الحرية تدين التعرّض لليال الاختيار، المركزية ، يناير 2021 ، https://bit.ly/2Pv6jj0

- **إلي المفوضية السامية لحقوق الإنسان:** ضرورة وضع إطار قانوني قوي وملزم للحكومات وشركات التكنولوجيا، لتفادي خطر التطبيقات التكنولوجية الجديدة على مبادئ الديمقراطية.
- **إلي حكومات الدول** ضرورة التوقف عن استخدام التقنيات الرقمية التي تنتهك الحريات الفردية للمواطنين، مع عدم اللجوء إلى الهجمات الإلكترونية لتقويض الثقة في الانتخابات، إضافة إلى توفير الضمانات المختلفة لمنظمات المجتمع المدني والمعارضين السياسيين لحمايتهم من خطر الهجمات الإلكترونية وحملات التضليل المعلوماتي.
- **إلي حكومات الدول** ضرورة التعاون فيما بينها لحماية أنفسهم من الهجمات الإلكترونية، بالإضافة إلي التعاون التقني مع شركات الأمن السيبراني لتأمين البنية التحتية المعلوماتية للدول، مع الدعوة لاتخاذ إجراءات ضد الحكومات التي تستخدم الهجمات الإلكترونية لتحقيق أهدافها.
- **إلي حكومات الدول** ضرورة فرض مراقبة إنسانية على أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعمل في مجال العدالة الجنائية لضمان سيادة القانون.
- **إلي نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين** المتضررين من التقنيات الرقمية الجديدة، ضرورة ملاحقة شركات التكنولوجيا سيئة السمعة -التي تبيع التطبيقات والبرمجيات الخبيثة للحكومات القمعية- قضائيًا في كثير من دول العالم تمهيدًا لفرض العقوبات عليها.
- **إلي منظمات المجتمع المدني** ضرورة توفير برامج لنشطاء حقوق الإنسان والمعارضين يستطيعوا من خلالها تأمين الحسابات الإلكترونية الخاصة بهم، إضافة إلي اكتشاف ما إذ كانت حساباتهم مخترقة من قبل حكومات أو شركات عبر أدوات للتجسس أم لا، على غرار برنامج (Detekt) وهو عبارة عن أداة محوسبة بسيطة تلفت انتباه الناشطين إلى وجود اختراقات في حسابتهم، مع ضرورة توفير العديد من المنصات التي تصحح من المعلومات المغلوطة على وسائل التواصل الاجتماعي.
- **إلي شركات التكنولوجيا المتورطة في بيع الأدوات والتقنيات الرقمية للحكومات القمعية** ضرورة التعهد بتنفيذ تحقيقات شفافة وجادة وسريعة في عمليات بيع الأدوات والتقنيات الرقمية للدول القمعية، وبتفعيل رقابتها لمنع بيع منتجاتها لعملاء ثبت انتهاكهم لحقوقهم، لضمان عدم تورطها مجدداً في انتهاكات لحقوق الإنسان.